

دراسات اقتصادية



دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية- الجزائر

العدد العاشر: 01 مارس 2008



ISSN 1112-7988 الرقم الدولي

رئيس التحرير

د. عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراشلات باهم مدير مركز البصيرة
حي ماكودي 02 رقم 13 واد الممار - الجزائر

ها: 023.75.75.81

النقال: 0550.54.83.05

البريد الإلكتروني:

bacera.studies@gmail.com

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www.albasseera.net

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1998-1140

رقم د : 7988-1112

التوزيع



دار الفلوية للنشر والتوزيع

05. شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 021.68.86.48

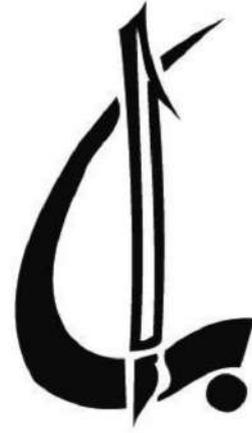
بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسات اقتصاد بتي

دورية اقتصادية محكمة

دورية فصلية تصدر عن:

مركز البصيرة



العدد العاشر: 01 مارس 2008

10

الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي آلية ضرورية لتحفيز النمو ولكن ؟ دكتور عبد الرحمن تومي

في هذا العدد الجديد من دورية دراسات اقتصادية نحاول جاهدين أن نقدم للقارئ بحوث حيوية تجيب عن تساؤلات مُلحة نحياها في واقعا المعاصر وهذه بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس وضعا يحتاج إلى دراسة وتحليل.

- 1- معدل البطالة (14-15%) في المتوسط (اغلبهم شباب).
- 2- ينضم إلى سوق العمل سنويا ما معدله 4.2 مليون قادم جديد.
- 3- النمو الاقتصادي في حدود 3% سنويا ، حيث يتطلب في حدود 7 إلى 8 % سنويا و بشكل مستدام.

4- الصادرات خارج المحروقات 6% من الناتج الداخلي الخام مقابل 20% في دول شرق آسيا والمحيط الهادي. تصدر الريع (ثروة صافية) و نستورد القيمة المضافة.

5- التجارة العربية 2.7% من التجارة العالمية، مع العلم أننا تشكل 5% من السكان في العالم و ننتج 2% من الدخل العالمي.

- 6- التجارة البنينة 8% معناه 92% مع العالم الخارجي أي اتساع هوة التبعية.
 - 7- متوسط دخل الفرد السنوي \$3000 حيث جزء كبير منه يأتي من المحروقات.
- نعتقد بان دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في حاجة ماسة للتجارة و الاستثمار الخاصة لان زيادة التجارة و الاستثمار تمكن دول المنطقة من خلالهما :

- تحقيق نمو أعلى.
- تقليص الفقر.
- خلق فرص عمل.
- تطوير مستوى المعرفة و المهارة الإنتاجية.

نتيجة:

- 1 - المؤشرات لا تتناسب مع إمكانيات المنطقة العربية البشرية و المادية والمالية.
- 2- المؤشرات تترجم ضعف الإصلاحات على كل المستويات مقارنة بباقي العالم.

الرؤية المستقبلية (وجهة نظر):

نمط جديد للتنظيم الاقتصادي:

حيث ان النمط القديم يدار بواسطة القطاع العام و يعتمد على :

- النفط - المساعدات الخارجية - تحويلات العاملين في الخارج
- إن تعميق و تسريع الإصلاحات يحقق ثلاثة تغييرات أساسية في مصادر النمو:

- 1- من النفط إلى قطاعات غير نفطية
 - 2- من نشاط القطاع العام إلى نشاط القطاع الخاص.
 - 3- من سياسة إحلال الإنتاج الوطني (السياسة الحمائية) إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير.
- الانتظار مكلف:

إن السياسات التي تحافظ على النمط القديم رأينا نتائجها فهي ببساطة غير فعالة و مكلفة و غير قابلة للاستمرار لأسباب أربعة تشير كلها إلى ضرورة الإسراع في إصلاح التجارة و الاستثمار.

- 1- الانخفاض المنتظر للعوائد النفطية و باقي مصادر الدخل التي يوفرها العالم الخارجي.
- 2- تنامي التنافسية في الأسواق العالمية.
- 3- تراجع فرص العمالة في الخارج.
- 4- السبب المقلق والأكثر وطأة، هوتنا مي الضغوط الهائلة في أسواق العمالة المحلية وما تفرزه من ظواهر تشكل خطرا حقيقيا على أمن وصحة وسلامة المواطن في المنطقة بالدرجة الأولى.

• تشاؤم غير مبرر:

- أعتقد بأنه لا يختلف معي أحد ، إذا قلت بأن دول المنطقة لها من الإمكانيات الهائلة التي يمكن أن تعزز بها التجارة والاستثمار والتوظيف. غير أن التشاؤم العميق والذي يبدو شاملا) باستثناء الإمارات العربية، تونس، الأردن) كان رادعا لدول المنطقة في أن تعزز من إصلاحاتها.

- من نتائج هذا التشاؤم أن القادة السياسيين وبدعم من الرأي العام يفضلون عدم القيام بالانتقال من النمط القديم بدعوى الخوف من عدم قدرة المنطقة على المنافسة في الأسواق العالمية ، والحقيقة غير ذلك تماما.

- إن كل ما في الأمر أن هناك خاسرين محتملين من الإصلاحات منظمين تنظيميا جيدا تدعمهم قوى سياسية، مقارنة بضعف تنظيم الرابحين المحتملين، لذلك فمن غير المفاجئ أن تكون الإصلاحات بطيئة و متردة و بنتائج هزيلة .

- يؤكد البنك الدولي في تقريره السنوي لعام 2005 بأن :

1- الصادرات غير النفطية لاتمثل سوى 3/1 ما يمكن أن تكون عليه.

2- الانفتاح على الصناعة التصديرية هو 2/1 ما يتوقع.

3- التجارة لا تتجاوز 3/1 الممكن.

4- لو كانت الصادرات غير النفطية أكبر، ومناخ استثماري أفضل ، لكان الاستثمار المحلي في السلع والخدمات التجارية أعلى بكثير ، وكان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

مضاعفا من 5 إلى 6 مرات، مما هو عليه اليوم (أي 3% من الناتج المحلي الإجمالي عوضا عن 0,5% كما هي الحال الآن)، وخلق ما يزيد عن 4 ملايين فرصة عمل في السنة ، كما دلت عليه التجربة في الصين ، فيتنام، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك.

• أين دعم الشركاء الأساسيين للمنطقة ؟

– لو نعتمد الجغرافيا والتاريخ و التواصل الحضاري بمقاييس أساسية للتعاون الإقليمي والتكامل الجهوي ، ما وجدنا غير أوروبا كشريك حقيقي في تطوير التنمية وفق معيار "تبادل المصالح والمنافع". غير أن ما شاهدته المنطقة خلال 60 عاما ، من حروب وصراعات وإستقطابات حادة ، فونت فرصة للنمو، قدرها الخبراء ب: 2 إلى 3% سنويا.

– أعتقد أن الكل يقدر عواقب وأثر عدم الاستقرار على التنمية بصفة عامة ، والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة. إذ بقراءة مقارنة ومركزة ومحللة تدرك معي هذه الحقيقة.

1- أكثر من 1200 مليار \$ هي أموال عربية في بنوك الدول الغربية ، تنشط آلة الإنتاج والتنمية عندها.

2- مئات الآلاف من الإطارات ذوي الكفاءات العالية ، هم في مخابر ومعامل الدول الغربية بلا رجعة.

3- منذ سنة عقود والمنطقة تعتمد في إيراداتها على أكثر من 90% كلها محروقات.

4- خلال نفس الفترة أنفقت أزيد من 600 مليار \$ على التسلح وتعيضات بعض الحروب.

5- أكثر من 80% من استثمارات الغرب في المنطقة هي في قطاع المحروقات.

6- الجامعة العربية أنشئت في سنة 1947 بينما الجمعية الأوربية للفحم والصلب أنشأت في سنة 1951 على يد رجل الأعمال الفرنسي "جاك مونيه" ، وكلنا يعرف ماذا حققت الجامعة العربية ، وماذا حققت أوروبا !. إذ آخر ما أنجزته الدستور الأوربي أو معاهدة لشبونة، حيث تم التوقيع عليها بصفة نهائية في 13 ديسمبر من سنة 2007 .
نتيجة

الغرب لم يشأ مساعدتنا ، ولن يشاء أن يرانا
متطـــــــورين

اقتراح:

إعادة النظر في الشراكة القائمة وفتح المجال أمام النمرور الأسيوية كشريك منافس أو بديل للغرب و هي سياسة باعتقادي تدفع إلى مزيد من الاستقطاب للاستثمار الأجنبي هذا من جهة.

من جهة أخرى إعطاء الدعم و التسهيلات اللازمة للاستثمارات البينية باعتبارها أفضل الحلول الممكنة لاستعادة المادة الرمادية و الأموال المهاجرة و تشكيل نسيج اقتصادي يمهّد إلى تحقيق منطقة التجارة الحرة و باقي الاهداف الأخرى(الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة).

دراسات اقتصادية

دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية
العدد العاشر — مارس 2008م صفر 1429هـ

الصفحة	بقلم	الموضوع
03	د/عبد الرحمن تومي	■ الإفتتاحية
07	د. عمرو راشد باحث إقتصادي بمركز الأهرام	■ الأموال الإسلامية المهاجرة - أسباب الهجرة.. كيف العودة ؟
21	د.قطب مصطفى سانو الجامعة الاسلامية العالمية- ماليزيا	■ في أفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية
45	د. عبد الرحمان تومي جامعة بومرداس	■ الإستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو-متوسطية.
73	د. ناصر مراد- جامعة البليدة	■ الإستثمار في رأس المال الفكري مدخل لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية.
87	أ. سهى حمزاوي جامعة خنشلة	■ مبادرات التعاون بين المؤسسات والجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة